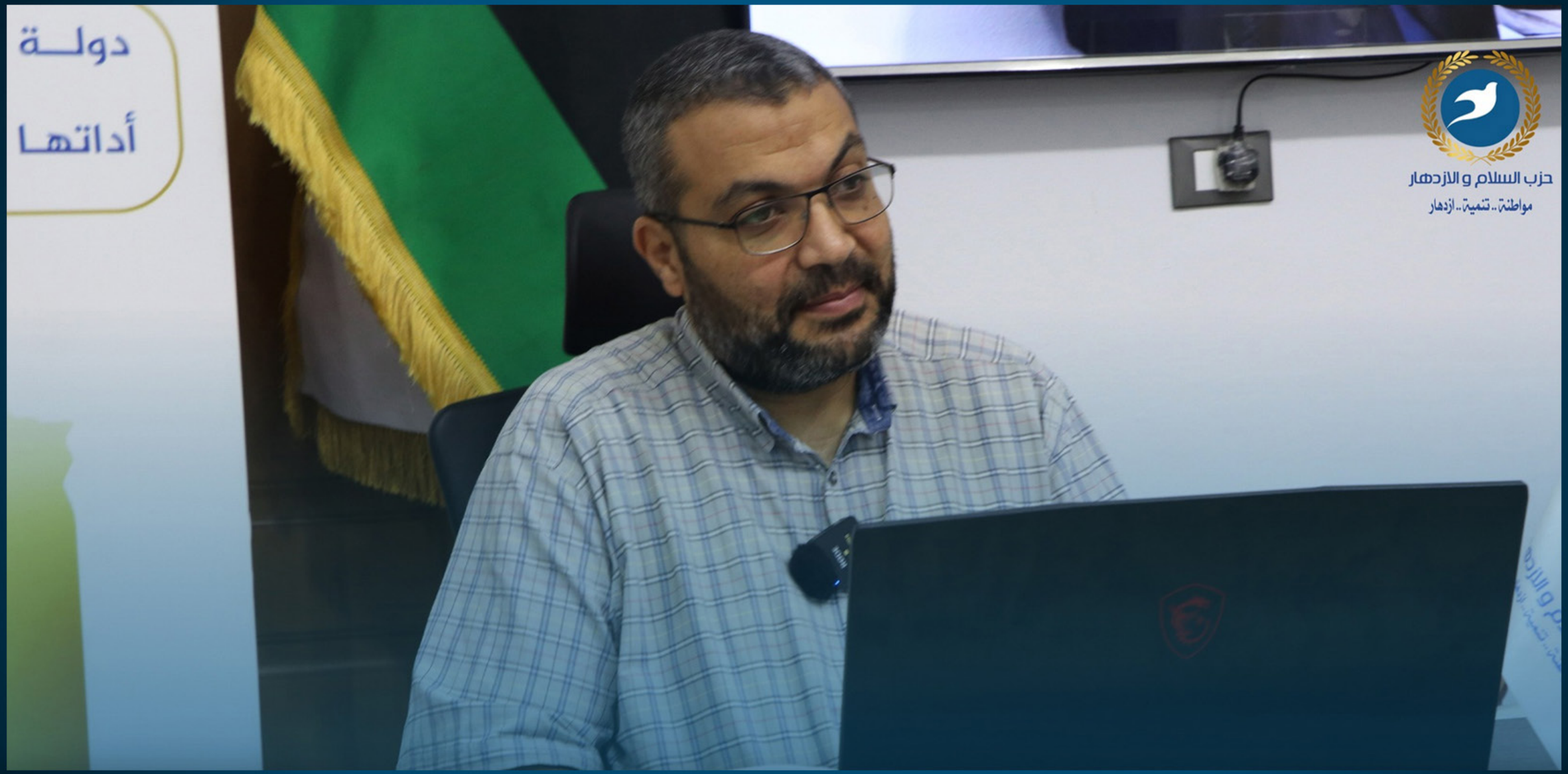

تقديـــــم
د/ محمد اشكاب

عرض بعنوان" إرتفاع تكاليف المعيشة والفقر في الإقتصاد الليبي"

تاريـــخ العـــرض
2024/07/27

محاضرة بعنوان:

ارتفاع تكاليف المعيشة والفقر في الاقتصاد الليبي

إعداد وإلقاء:
د. عبدالله محمد اشكاب
عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة

مقدمة:

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل والمتمثل في النفط، لهذا فإن فقدان ميزة التنويع الاقتصادي أو عدم وجود مصادر متنوعة للدخل، يجعل من الاعتماد على السلع المستوردة (استهلاكية، وسيطة، ورأسمالية) يكون كبيراً، وبهذا تتعاظم نسبة الانكشاف على الخارج، كل هذا يجعل من أسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد الليبي عرضة للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف والأسعار العالمية للسلع والخدمات، فأي ارتفاع فيها سينعكس بشكل مباشر على زيادة الأسعار في الداخل، وفي حالة عدم وجود خطط اقتصادية لمواجهة ذلك، فإن ذلك سينعكس على انخفاض القوة الشرائية للدينار ومن ثم الدخل الحقيقي للمواطن والذي بدوره يقود إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر في ليبيا.

وبالنظر لواقع الأحداث في الاقتصاد الليبي، يلاحظ أنه ومنذ عام 2015 تقريباً فقد مصرف ليبيا المركزي السيطرة على المستوى العام للأسعار عن طريق سعر الصرف الرسمي، وأصبحت السعر في السوق السوداء (Black Market) هو المتحكم الرئيس في تسعير السلع والخدمات داخل الاقتصاد الليبي، وذلك لعدم قدرة المركزي على تلبية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي بالسعر السائد، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات منذ عام 2020، بسبب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، هذا بالإضافة إلى أن فرض رسوم بنسبة 27% على قيمة مبيعات النقد الأجنبي في مارس 2024، هذه الأمور أثرت سلباً على الدخل الحقيقي للمواطن، وبروز ظاهرة الفقر في ليبيا والذي بلغت نسبته حوالي 32.4% خلال عام 2023، أي قبل فرض الرسوم المذكورة، ومن المتوقع أن تزيد نسبة الفقر في ليبيا إلى ما يفوق النسبة المذكورة.

المحاور الرئيسية للمحاضرة:

- تطورات المستوى العام للأسعار، وأهم مسبباته.
- تدهور القوة الشرائية للدينار الليبي.
- الفقر في ليبيا.
- خلاصة، النتائج والتوصيات (للنقاش).

المحور الأول:

تطورات المستوى العام للأسعار، وأهم مسبباته

1ـ تطورات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي:

- الاتجاه العام للمستوى العام للأسعار كان متجهاً نحو الصعود المتواصل خلال الفترة (2012-2023).
- ارتفع المستوى العام للأسعار من 130.3 عام 2012 إلى 270.2 عام 2018، وانخفض إلى 264.3 عام 2019.
- رجع إلى الصعود بعد عام 2019، حيث بلغ 295.1 عام 2023، و297.9 خلال الربع الأول من عام 2014.
- يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1):الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024Q1)

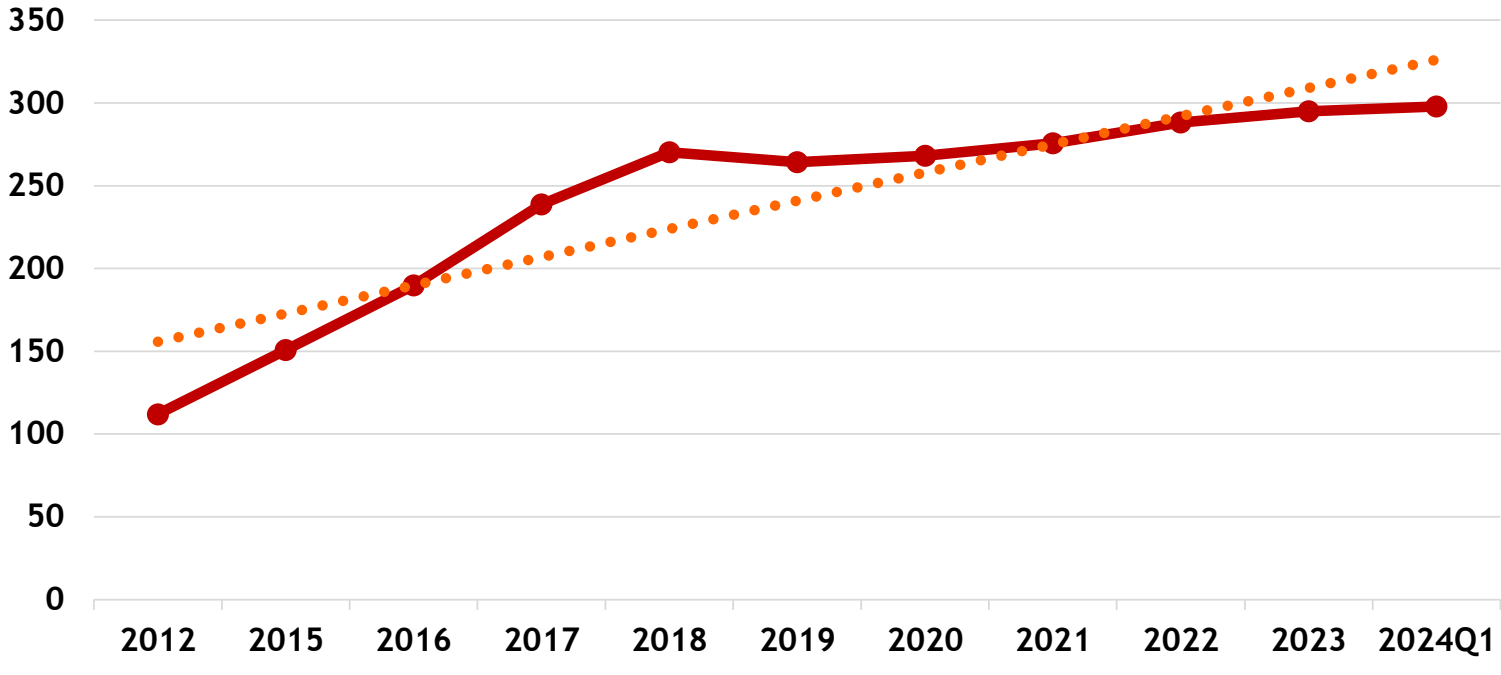

2ـ تطورات المستوى العام لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي:

- الاتجاه العام للمستوى العام للأسعار كان متجهاً نحو الصعود المتواصل خلال الفترة (2012-2023).
- ارتفع المستوى العام للأسعار من 123.0 عام 2012 إلى 316.7 عام 2018، وانخفض إلى 204.2 عام 2019.
- رجع إلى الصعود بعد عام 2019، حيث بلغ 339.0 عام 2023، و344.2 خلال الربع الأول من عام 2014.
- يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024Q1)

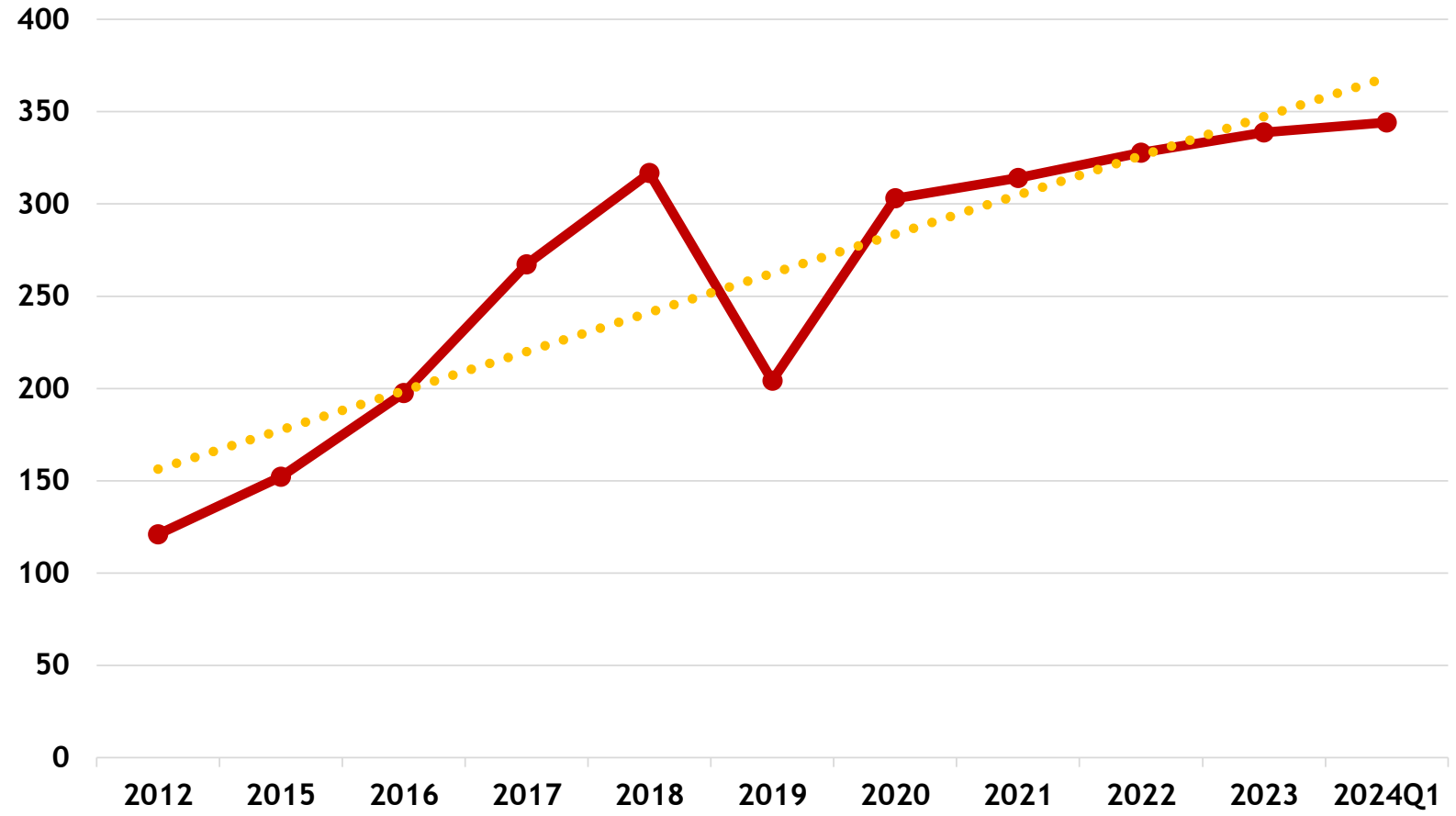

3ـ ارتفاع سعر صرف الدولار وبروز دور السوق السوداء:

- استقرار في سعر الصرف خلال عامي 2012 و2013، حيث بلغ ما يقارب 1.34 و1.33 على التوالي.
- إغلاق الحقول النفطية في منتصف عام 2013، وانخفاض المعروض من النقد الأجنبي، أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الدولار في السوق السوداء بشكل مضطرد إلى أن بلغ حوالي 7.97 دينار عام 2017.
- إن اتباع المركزي سياسة نقدية تقشفية، من خلال فرض قيود كمية على مبيعات النقد الأجنبي، والعمل بنظام الموازنة الاستيرادية، كان له أثره المباشر في بروز السوق السوداء.
- طباعة العملة خارج سيطرة المركزي، لعبت دور مهم وفعال كذلك في تنامي السوق السوداء للدولار، حيث كان لها أثراً مباشراً على طلب الصرف الأجنبي باتجاه الزيادة.

- كذلك لا يمكن إغفال دور عدم الاستقرار السياسي والأمني، وانقسام المركزي.
- من هذا المنعطف أصبح سعر الدولار في السوق السوداء هو المحدد الرئيسي لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي.
- خلال عامي 2018 و2019، انخفض سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى ما يقارب 6.04 و4.24 دينار، بسبب قراري المجلس الرئاسي (1300) لسنة 2018 و(1) لسنة 2019، بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة 183% في الأول، وتخفيضها إلى 163% في الثاني.
- مرة أخرى، كنتيجة لإغلاق الحقول والموانئ النفطية في عام 2020، وانخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية، قام المصرف المركزي بفرض قيود على مبيعات النقد الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء إلى 5.72 دينار تقريباً.

- في شهر 12 من عام 2020، صدر قرار المصرف المركزي رقم (1) بتخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70% تقريباً، ليصبح 1 دينار يساوي 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة بدلاً من 0.5157.
- هذا الأمر قلص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء إلى ما يقارب 0.51 و0.32 دينار خلال عامي 2021 و2022 على التوالي.
- اتسعت الفجوة من جديد منذ سبتمبر 2023 وخلال الربع الأول من عام 2024، بسبب القيود التي فرضها المركزي.
- بناءً على خطاب السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي، قام السيد رئيس مجلس النواب بإصدار قراره رقم (15) لسنة 2024 بفرض ضريبة مقدارها 27% على مبيعات النقد الأجنبي، حيث أسهمت هذه الضريبة في زيادة سعر الصرف الرسمي، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- الشكل رقم (3) يوضح تطورات سعر الصرف الرسمي وفي السوق السوداء.

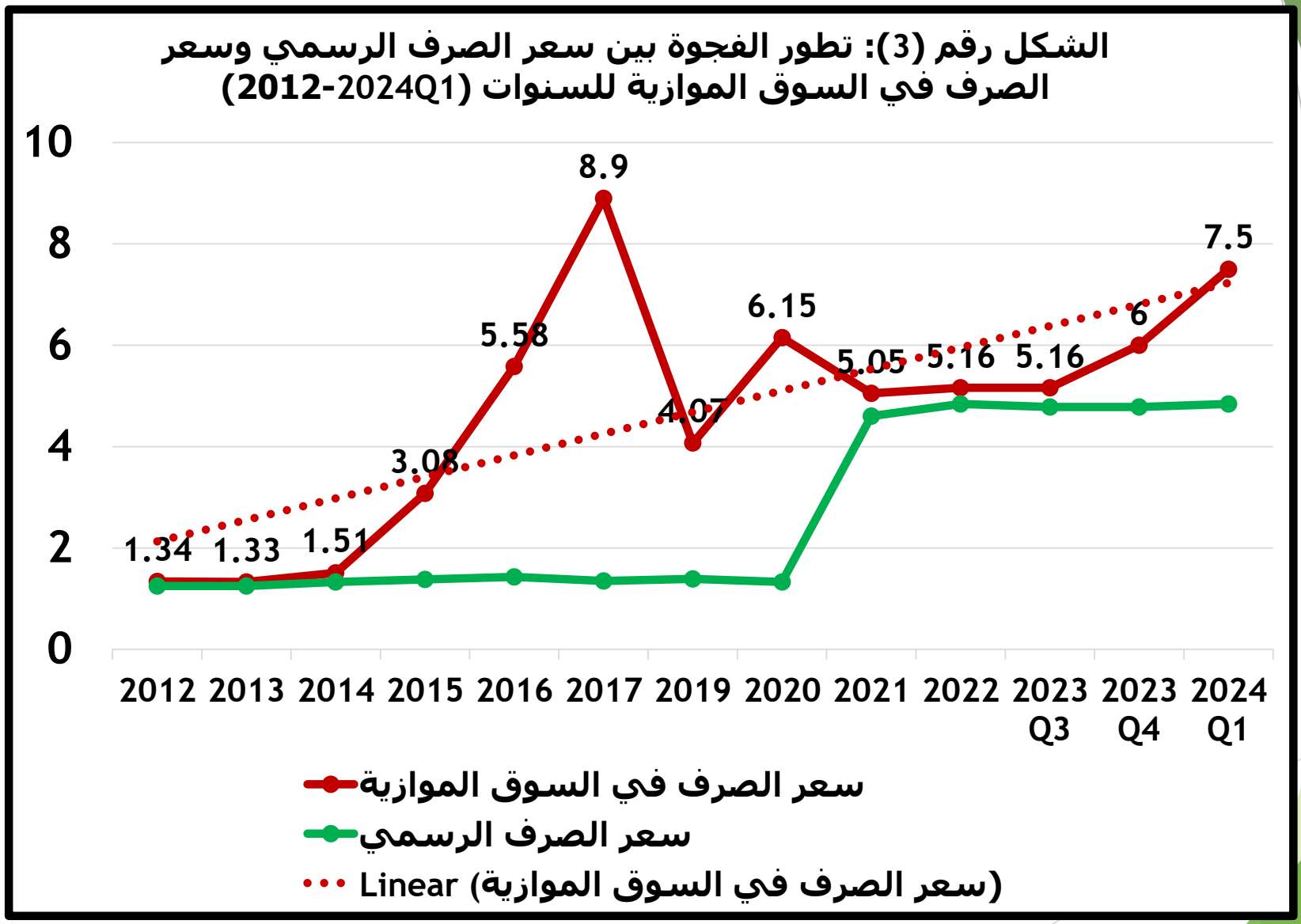
الشكل رقم (3): تطور الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية للسنوات (2012-2024Q1)
10
8
6
4
2
0
1.34
1.33
1.51
3.08
5.58
8.9
4.07
6.15
5.05
5.16
5.16
6
7.5
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2019
2020
2021
2022
2023 Q3
2023 Q4
2024 Q1
سعر الصرف في السوق الموازية
سعر الصرف الرسمي
Linear (سعر الصرف في السوق الموازية)

4ـ ارتفاع عرض النقود:

- هناك توسع كبير في حجم عرض النقود بالمفهوم الضيق، حيث ارتفع من 59213.7 مليون دينار في عام 2012 إلى 147459.7مليون دينار في الربع الأول من عام 2024.
- طباعة العملة، ساهم كذلك في زيادة عرض النقود بالمفهوم الضيق.
- إن الزيادة المستمرة في عرض النقود بالمفهوم الضيق أسهم وبدون شك في ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- الشكل رقم (4) يوضح تطورات عرض النقود بالمفهوم الضيق.

الشكل رقم (4): تطور عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد للسنوات (2012 - 2024Q1)

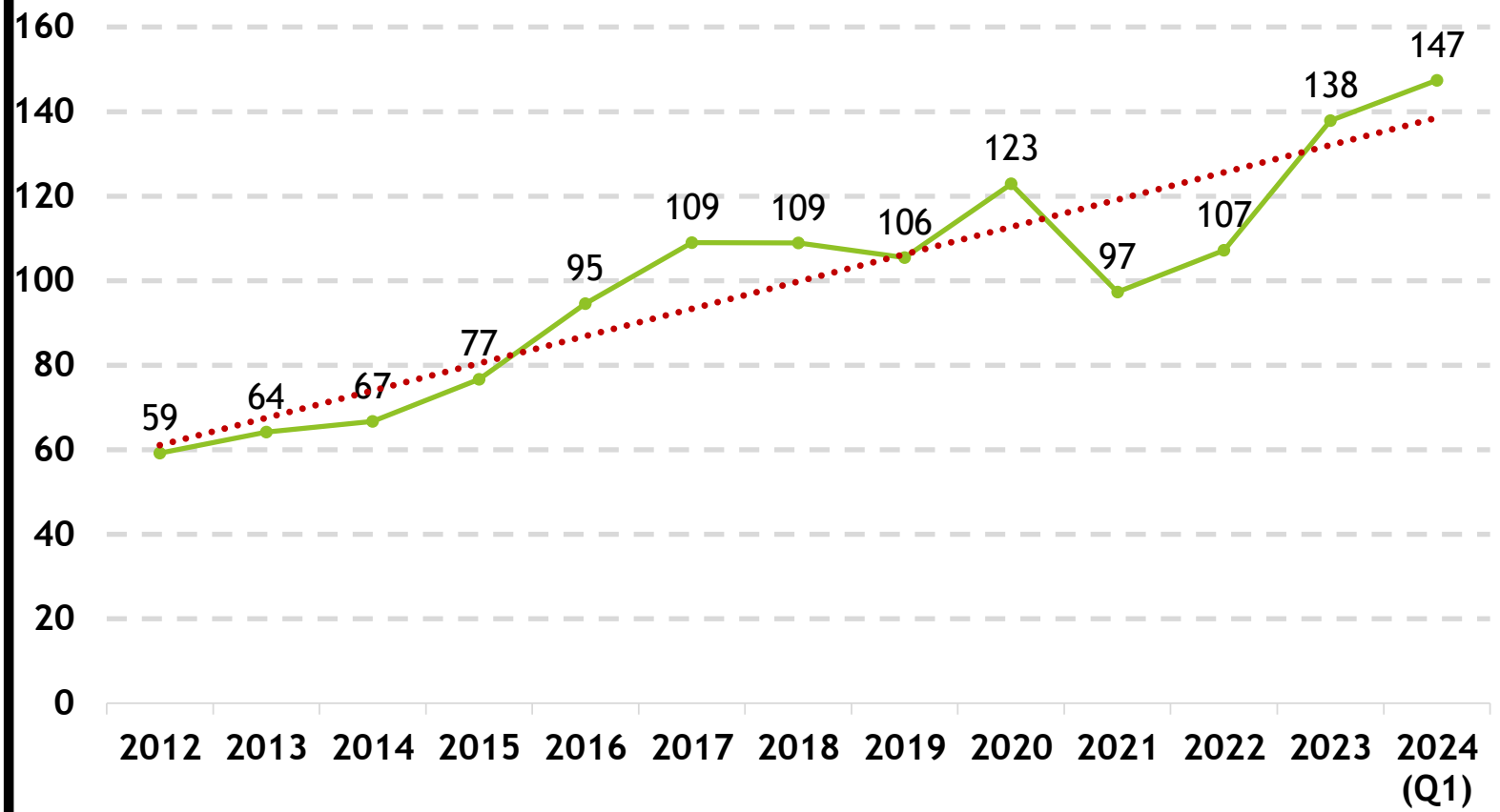

4ـ التضخم المستورد:

- على الرغم من انخفاض الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق السوداء، إلا أن مستوى العام للأسعار لم ينخفض بالصورة المتوقعة.
- هذا بطبيعة الحال سببه ارتفاع مستويات الأسعار العالمية بما فيها أسعار الشحن بالإضافة إلى أسعار السلع والخدمات، خصوصاً بعد خلال الأعوام 2020، 2021، و2022، نتيجة للظروف التي فرضتها جائحة كورونا بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية.
- طالما أن الاقتصاد الليبي يعتمد على الواردات بشكل رئيسي، فمن الطبيعي تأثره بالأسعار العالمية للسلع والخدمات.
- الشكل رقم (5) يوضح تطورات الرقم القياسي للأسعار العالمية.

الشكل رقم (5): تطور الرقم القياسي للأسعار العالمية للسنوات (2015-2023)

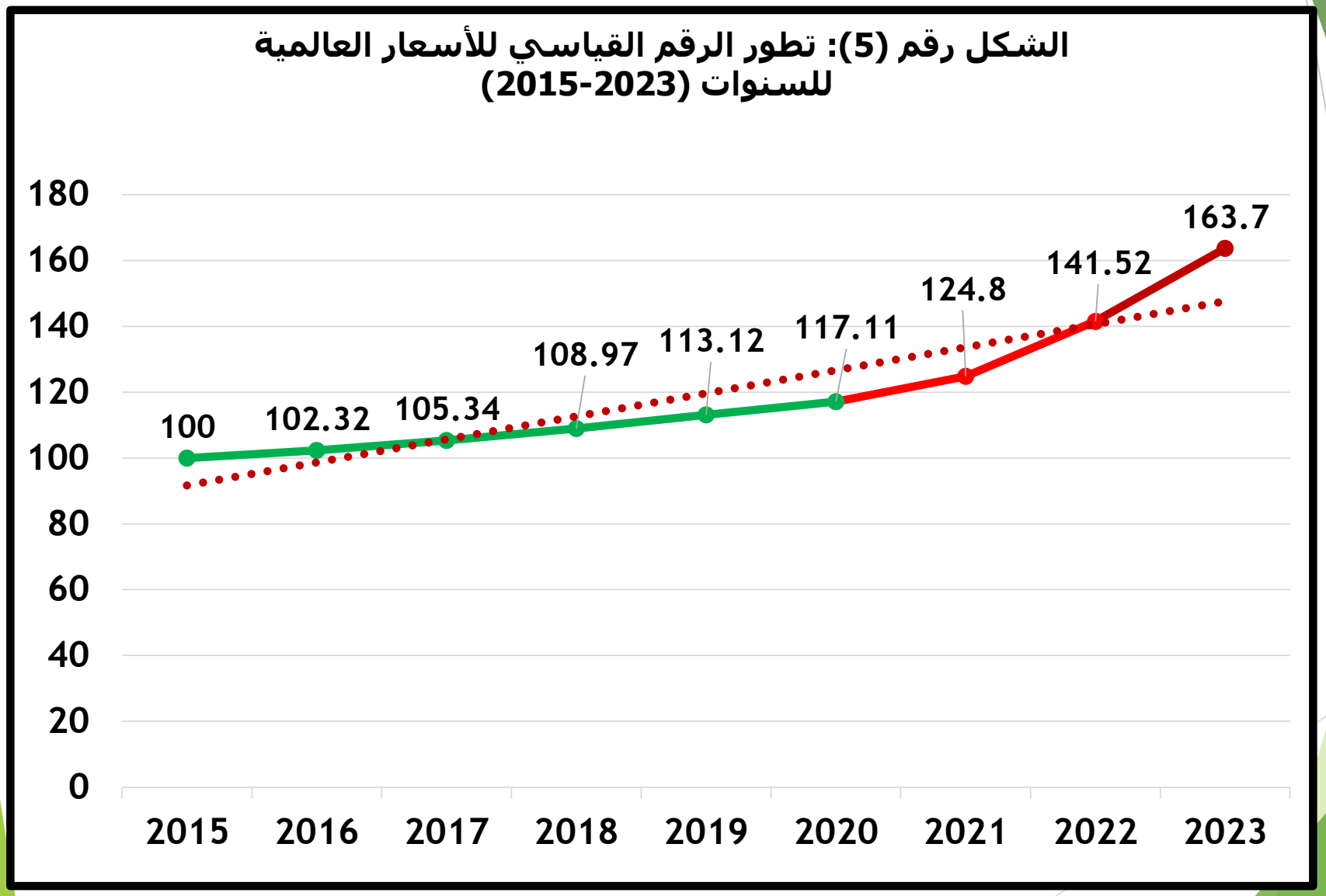

المحور الثاني:

تدهور القوة الشرائية للدينار الليبي

القوة الشرائية للدينار الليبي:

- كنتيجة منطقية للارتفاع المضطرد في المستوى العام الأسعار – الذي تم سرده في الشرائح السابقة – فإن القوة الشرائية للدينار الليبي قد انخفضت.
- حيث انخفضت القوة الشرائية للدينار من 0.77 عام 2012 إلى 0.34 في الربع الأول من عام 2024.
- ومع انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، فإن تكاليفهم المعيشية قد ارتفعت.
- الشكل رقم (6) يبين تطور القوة الشرائية للدينار الليبي،

الشكل رقم (3): تطور القوة الشرائية للدينار الليبي للسنوات (2012 - 2024 1Q)

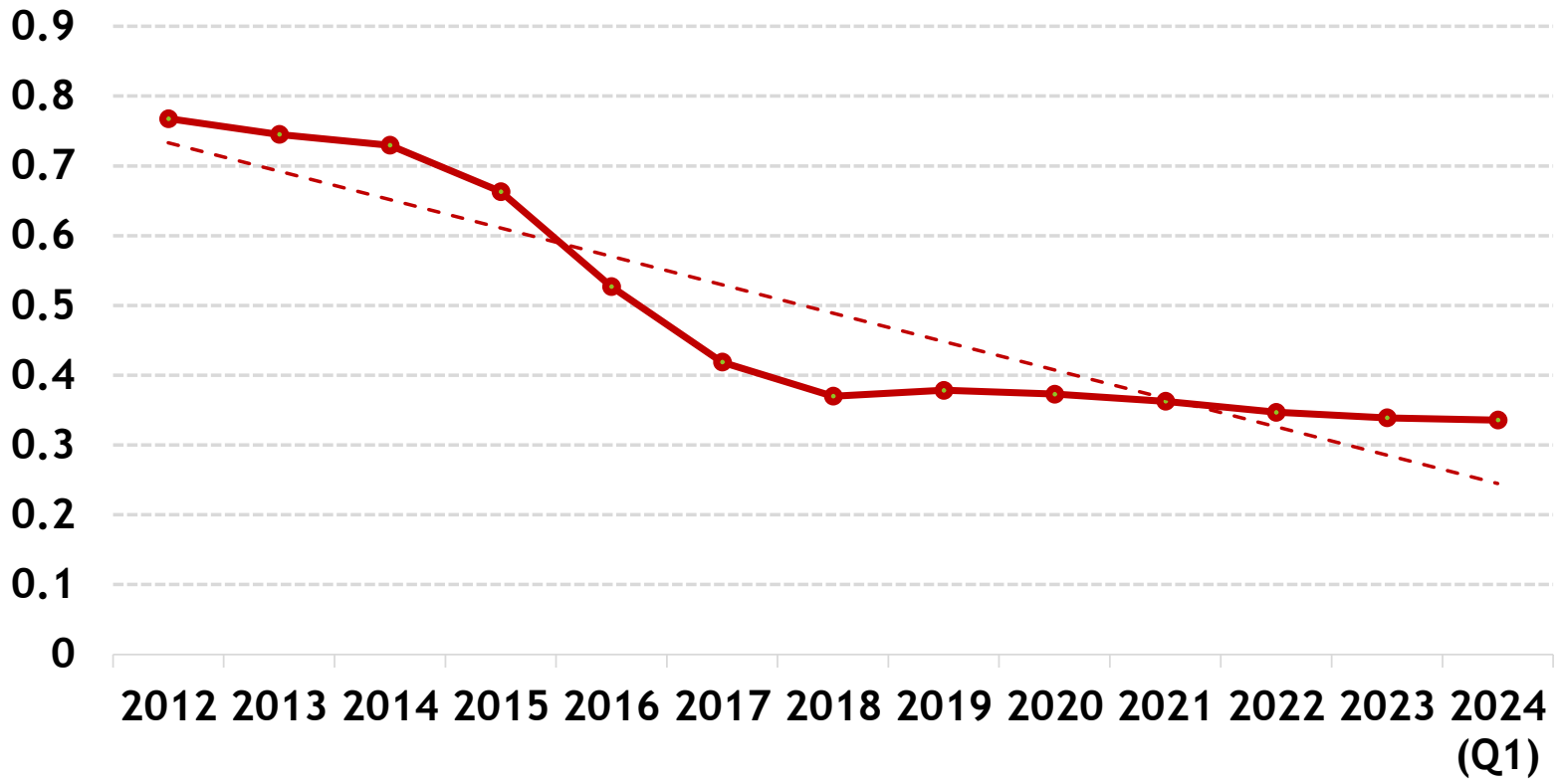

المحور الثالث:

الفقر في ليبيا

1ـ مقدمة:

تعد ظاهرة الفقر من الظواهر التي تشكل عائقاً مهما في سبيل السير نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات النمو الاقتصادي لأي بلد، وليبيا ليست استثناءً من هذا، خصوصاً بعد حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني وكذلك الاجتماعي التي عاشها المجتمع الليبي منذ عام 2011، حيث أثرت هذه الأحداث بشكل سلبي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، منها على سبيل المثال لا الحصر: انخفاض صارخ في قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، الارتفاع الكبير في معدلات التضخم، وانخفاض مستويات الدخول الحقيقية للأفراد إلى مستويات متدنية، ارتفاع تكاليف المعيشة.

وتجدر الإشارة هنا أن ما ذكر أعلاه له أثره السيء على المواطنين بشكل مباشر، ومما لا شك فيه أن أحد الآثار السيئة هو ارتفاع معدل الفقر، على الرغم من السياسات التي تم اتباعها للتخفيف من حدته. لهذا فإن قياس خط الفقر يعد من القضايا المهمة لمعرفة نسبة السكان الليبيين ممن هم تحت خط الفقر، وكذلك الوقوف على قيمة الدخل المناسب الذي يضمن للعوائل الليبية الحياة الكريمة داخل بلدهم، وتطبيق خطط أمن اجتماعي تساهم بشكل فعال في الحد من ظاهرة الفقر والسير بشكل جاد نحو زيادة مستويات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2ـ نسب الفقر في بعض الدول العربية والمتقدمة:

- بلغت نسبة الفقر في مصر حوالي 29.7% في عام 2022.
- أما في الأردن فقد بلغت نسبة الفقر فيها حوالي 15.7% في عام 2022.
- في حين كانت النسبة في تونس ما يقارب 15.2% من نفس العام.
- أما الجزائر فقد قدرت نسبة الفقر فيها بحوالي 23.4% عام 2022.
- على صعيد الدول المتقدمة فقد بلغت نسب الفقر في أمريكا، ألمانيا، واليابان، حوالي 11.4%، 16.1%، و15.7 على التوالي في عام 2022.

3ـ خط الفقر والفقراء في ليبيا:

- بلغ خط الفقر المدقع على مستوى الأسرة في الاقتصاد الليبي تقريباً **950 ديناراً**، في حين بلغت قيمة خط الفقر المطلق نحو **2350 ديناراً**.
- يمكن القول بأن نحو 32.4% من الأسر الليبية (بمتوسط 5 أفراد لكل أسرة تقريباً) يقعون تحت الفقر، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع (أي يتقاضون دخلاً أقل من 950 ديناراً)، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق (أي يتقاضون دخلاً أقل من 2350 ديناراً).
- الجدول والشكل التاليين يبينان نسب الأسر الليبية التي تقع تحت الفقر حسب التقسيمات المختلفة لفئات السكان.

الفئة		نسب الأسر الليبية		
		تحت خط الفقر المدقع	تحت خط الفقر المطلق	المجموع
العام (على المستوى الكلي)		1.9	30.5	32.4
حسب الفئات العمرية لرب الأسرة	أقل من 35	0.2	2.3	2.5
	35-44	0.2	5.9	6.1
	45-55	0.6	12.0	12.6
	55 فأكثر	0.9	10.3	11.2
	الإجمالي	1.9	30.5	32.4
حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة	التعليم الأساسي فأقل	0.6	9.1	9.7
	ثانوي وما يعادله	0.3	8.8	9.2
	الدبلوم العالي فما فوق	0.3	7.3	7.5
	غير مبين	0.7	5.3	6.0
	الإجمالي	1.9	30.5	32.4
حسب جنس رب الأسرة	ذكر	1.4	25.1	26.5
	أنثى	0.5	5.4	5.9
	الإجمالي	1.9	30.5	32.4
حسب نوع المنطقة (التجمع)	حضر	1.6	26.5	28.1
	ريف	0.3	4.0	4.3
	الإجمالي	1.9	30.5	32.4
حسب المناطق	الجبل الأخضر	0.1	3.2	3.3
	بنغازي	0.2	4.6	4.8
	خليج سرت	0.3	4.6	4.9
	طرابلس	0.5	10.8	11.3
	الزاوية	0.2	2.9	3.1
	الجبل الغربي	0.3	2.1	2.4
	سبها	0.3	2.3	2.6
	الإجمالي	1.9	30.5	32.4

حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

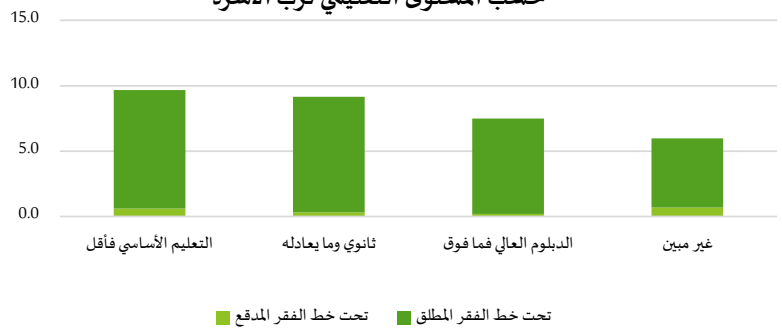

حسب الفئات العمرية لرب الأسرة

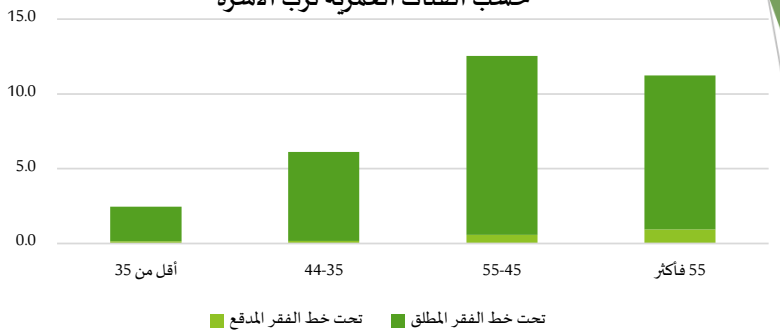

حسب نوع المنطقة (التجمع)

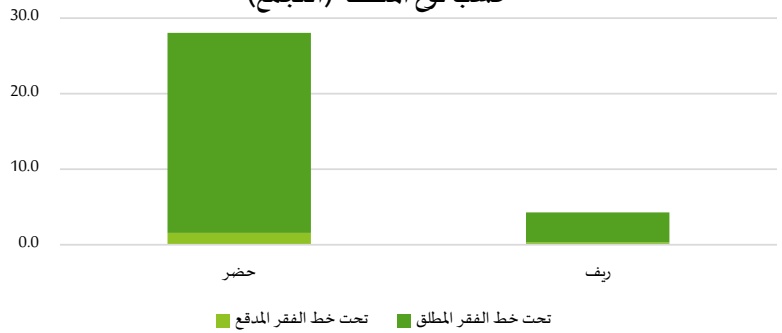

حسب جنس رب الأسرة

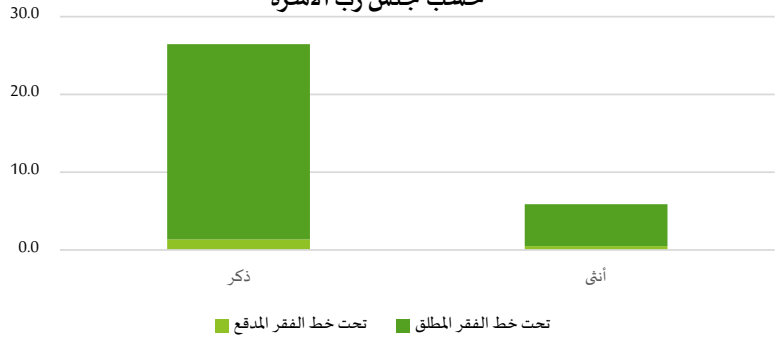

حسب المناطق

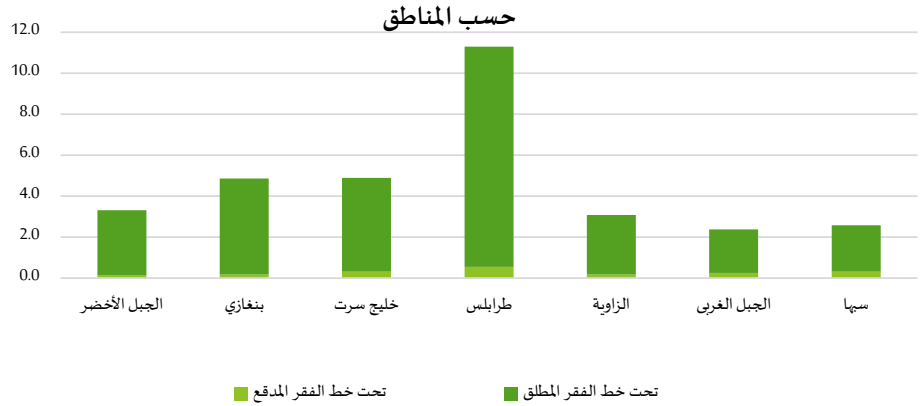

- والجدير بالذكر في هذا الخصوص، أن عملية المسح قد تم إجراؤها بين عامي 2022 و2023، عندما كان السعر الرسمي للدولار الواحد يساوي تقريباً 4.85 دينار، مع الأخذ في الاعتبار استمرار دعم المحروقات وبعض الخدمات الأخرى كالصحة والتعليم والكهرباء.
- نتيجة لذلك يمكن القول بأنه عند تخفيض قيمة الدينار الليبي أكثر من ذلك، أو رفع الدعم، أو كليهما، فإن قيم بنود الإنفاق الأسري سوف تتضخم، نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، وهذا بدوره يقود إلى ارتفاع قيم خطي الفقر المدقع والمطلق، وزيادة عدد الفقراء في ليبيا.
- وتأسيساً على ذلك، فإنه من الضروري أن يتم توجيه السياسات الاقتصادية في المرحلة القادمة لتحقيق هدف زيادة مستويات الدخول الحقيقية للأفراد وبالشكل الذي يقود إلى الحد من مشكلة الفقر في ليبيا.

المحور الرابع:

خلاصة

أضحى الاقتصاد الليبي يعاني العديد من التصدعات على مستوى متغيراته الاقتصادية، وبطبيعة الحال كان هذا نتيجة ظروف عدم الاستقرار التي تعيشها ليبيا التي تتمثل في الانقسام السياسي والمؤسسي، وما نتج عنه من حروب وصراعات ومناكفات سياسية، وإغلاقات قسرية ومتكررة للحقول والموانئ النفطية، أثرت سلباً على جميع جوانب الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والأمنية)، وأدت إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست بشكل مباشر على توزيع الدخل ومستويات المعيشة والدخل الحقيقي للأفراد، وقد فاقم من حدة المشاكل والمختنقات الاقتصادية ما تم تطبيقه من سياسات وإجراءات غير مدروسة كانت في معظمها ردود أفعال، وقادت إلى الوضع الراهن المتمثل في ارتفاع مستويات الأسعار بشكل مستمر، انخفاض الأجور الحقيقية للأفراد، نقص السيولة، الفقر، عدم توفر المسكن الجيد، وعدم كفاءة منظومتي التعليم والصحة، وتهالك البنية التحتية وغيرها من المشاكل التي أثرت سلباً على حياة المواطن داخل البلاد، هذا بطبيعة الحال ولّد حالة الاحتقان عند عامة المواطنين، وأصبحوا منشغلين بالطرق التي يوفرون بها حاجاتهم الأساسية، ومنهم من فقد السبيل إلى ذلك.

إن استمرار هذه الظروف وتطوُّرها إلى الأسوأ ساهم في انتشار عادات سيئة غير مرغوب بها داخل البلاد، من أهمها: تفشي الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام، وانتشار طرق الكسب غير المشروعة، وارتفاع مستويات الجريمة المنظمة كالتهريب وتجارة البشر وتجارة المخدرات والممنوعات والهجرة غير الشرعية، نتيجة الأوضاع التي تعاني منها البلاد، وغيرها من الأمور.

عليه، فإنه من الواجب وقبل كل شيء حل مشكلة الانقسام السياسي والمؤسسي، وعدم الانجرار إلى الحروب، والتفكير بشكل جاد في تهيئة أوضاع البلاد بالشكل الذي يقودها إلى تحقيق الاستقرار على جميع المستويات. ولهذا فإنه من الضروري عند صياغة السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات، وضع مصلحة ورفاهية المواطن على رأس قائمة الأولويات، فمن حقه العيش حياة كريمة داخل بلده الذي يتمتع بموارد اقتصادية كبيرة مقارنة بدول الجوار، من خلال زيادة مستوى الدخل الحقيقي وتقليل التفاوت فيه، توفير المسكن الصحي، المركوب، توفر نظام تعليمي وصحي ذو كفاءة عالية، توفر الأمن والاستقرار الاجتماعي، وغيرها من الأمور التي تسهم في تحقيق مستوى مقبول من الرفاهية للأفراد داخل وطنهم.

المصادر

- النشرة الاقتصادية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).
- موقع مصرف ليبيا المركزي على شبكة المعلومات الدولية، الجزئية المتعلقة بسياسة سعر الصرف.
- التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.
- النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري 2022-2023، الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد التابع لوزارة التخطيط الليبية.
- الفضيل، عبدالحميد، والتركي، عياد (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد العاشر، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراتة، يونيو 2023.
- اشكاب، عبدالله، والفضيل، عبدالحميد، ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر، ورقة بحثية في طور الإعداد.
- اشكاب، عبدالله، وعليلش، مفتاح (2024)، محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (01/2015 – 12/2022)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراتة، 2024.
- عليلش، مفتاح، وآخرون (2024))، أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي (الأسباب – التداعيات – سبل المعالجة)، دراسة غير منشورة أعدت بالتعاون بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة.
- اشكاب، عبدالله، و الفضيل، عبدالحميد، محاضرة عامة عن انخفاض القوة الشرائية للدينار وارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي، المقهى الثقافي، 2024.
- التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول ليبيا.
- تقرير اليونيسيف لعام 2023.

وجهات نظركم مهمة لإثراء النقاش

اشكركم على حسن استماعكم